تلزم بالعقد كغيرها او بالشروع خلاف ووجب اشتراك
الآلة عليك او لرأس غنمها والا مضت الا ان يخرج
احدهما في صلب العقد ذان مال فتفسد ومعلوم ان
ما في صلبه العقد سبيله الشرط والدواب كالبقر والفلك
فلا بد من الاشتراك في ذلك خلاف وفي نحو ضوء ولا يتبع
وارثه العمل بل نظر الامام وحذف ما في الاصل من تقييد
القابس له بما لم يبد لقوله حتى تعالت انه ضعيف ولزمه
ما يقتضيه صاحبه فيعمل فيه وضمناه ولو تفاصلا بعد
التنض لان قبضه بعد طول غيبة الآخر ومرض موته
حدث ما ذكر من الغيبة والمرض بعد القبض الى الموت
لا الكثير فيلزم احدهما مثله بحسب ما ينوبه في ذلك العمل وما
اتى منهما وهل يلغى منه اي من الاكثر يوما ما خلاف
وقصد بشرط القيمة اي الاكثر فلكل ما عمل وحر
فيما شترى بيده منهما ومضى بينهما ملكا وطالب الدابة
متولي الشراء الا ان يعلم الشركة وحمل الفساد فالقول
باخذ المشتري عن المتسبب وجازت في معين على ما سبق في
الضمان بان يستويا في الضمان ولا يتبع وجه ما اجاره
وله جعل مثله لا ما جعلاه من الربح وللمشتري الرد الا ان يغرم فاقل
الثمن والقيمة وجازت كزرقه دي رحا ودي بيت ودي الدابة
ان اخذ كل بقدر ماله والا فسدت وتساويا في الغلة
وتراد والاكرية ان لم يقع عليه العمل او ان اشترط
العمل على احدهم كان ذا الدابة او غيره فله الغلة وعليه
كراؤهما وقضي على شريك فيما لا ينقسم كالحمام والرحى

منه البئر فعمر وتخلص بالماء او بوقفه الآخر ان يعم او يسع
لمن يمر والا فكالاول ودخل الموقوف بعضه فيستثنى من
بيع الوقف لكن بقدر التعمير فقط كما في الخرشي وغيره كذي
سفل ودوى تشبيه في القضاء السابق والسقف وكنس
ما حاذى وتعلق الاعلى عند الاصلاح على الاسفل
ولو كان للاعلى قصبة على المعول عليه كما في حش وغيره وفي
المدني خلاف حلاق وعرف مصر انه على المالك كتنظيف
البئر ولو مات دابة في الدار فالراجح كما في بن ان اخراجها
على ربها لا على رب الدار وان زال ملكه بالموت يختص بها
بدبغ جلدها او بطعمها لكلابه ان شاء الشلم وبلاط
فوق السفل لانه كالفرش وقضي لكل بما على عدد
النازع وعدم زيادة العلو على ما دخل عليه الا الخفيف
الذي لا يضر مثله وبالدابة للراكب لا المتعلف والجام مثلا
وان تعلقا فيهما ولي في العقد ان تعددوا ولي في الظهر
على من في الجنب على الاظهر الا لعرف او قرينة في الكل ولي
ما تحت الجنب فتعلقه وان عم احدهم رحا في الغلة لهم
رجع في دفعهم الا ان يمتنعوا من التعمير قبل سوء الموت
في الغلة يرجع بما عمر به او يدخل الحجار بقدر ما اصلح
عذار وماء لم يخرج له وبقسمة الجدار فرضا كالقوة عنه
من المعروف للمعرب فيختص كل بقسمه فالقسمة بالتمييز
لا الصف لا قرعة ليلا يخرج الاسم خلاف حبسه ان امكن والا
بان عز عليه حش بقاويه كما لا ينقسم وباعاد قدره
ان كل غيره وهدمه لغير اصلاح لا ان سقط بنفسه

Copyright © University